

## مقابلة

تركيا تدعم الأكلاف الصناعية، والسلع منتجة وفق معايير أوروبية... هاتان النقطتان كافيتان لتثيرا الذعر لدى الصناعيين اللبنانيين بعد توقيع لبنان وتركيا اتفاقية تجارة حرة تكون بموجبها المنتجات التركية معفاة من الرسوم الجمركية، فالصناعة اللبنانية كانت على مدى العقدين الأخيرين مهشمة ومكشوفة، فيما قدراتها لا يمكن أن تقارن بقدرات المارد العثماني

## اتفاقية تجارية تثير الذعر

الإعفاء الجمركي للواردات التركية يلغي صناعات لبنانية

## محمد وهبة

أثار مشروع إنشاء منطقة تجارة حرة بين لبنان وتركيا قلق الصناعيين والمزارعين المحليين؛ فهؤلاء رفضوا الاتفاقية قبل أن يكون لبنان جاهزاً للمنافسة، وكان وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، يرفض توقيع الاتفاقية بسبب ضغوط المنتجين، وعمد إلى مقاطعة الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة سعد الحريري لتركيا لكي يُبعد عنه كاس هذه الاتفاقية المرة. إلا أن الاتفاقية فرضت كامر واقع في الزيارة الأخيرة لرئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان.

في الحصيلة، أعلن رئيسا وزراء

البلدين، الحريري وأردوغان، في مؤتمر صحافي مشترك، ولادة آلية للتعاون بين البلدين هي اللجنة الاستراتيجية العليا للتعاون بين لبنان وتركيا. وهو ما تدزّع به الصفدي لتبرير التوقيع، إذ إن الاتفاقية يمكن أن تخضع للتعديل في اللجنة المذكورة إذا تحفظ عليها مجلس الوزراء أو المجلس النيابي.

## قطاعات مكشوفة

من هم المتضررون من هذه الاتفاقية؟ الأکید أن معظم بنود هذه الاتفاقية تؤدي إلى إلغاء مصانع الألبسة والجلود والصناعات الغذائية والورقيات، على الرغم من أن هذه القطاعات وغيرها كانت مكشوفة

وعرضة للتهديش على أيدي الحكومات المتعاقبة التي أضعفتها، فأتى رئيس الحكومة الحالية سعد الحريري ليكمل هذا النهج، ممارساً ضغوطاً في اتجاه تسريع إقرار هذه الاتفاقية من دون أي اعتبار للمصالح اللبنانية المتضررة من المنافسة غير المتكافئة مع السلع التركية المدعومة الأكلاف.

كان النقاش دائراً حول بنود هذه الاتفاقية منذ أشهر، وقد ناقشتها الوحدة الاقتصادية في السرايا الحكومية التي يسيطر عليها مكتب الـ(UNDP)، ثم نوقشت مع وزير الاقتصاد والتجارة، محمد الصفدي، والزراعة حسين الحاج حسن بمشاركة جمعية الصناعيين

في لبنان، ثم جرت اجتماعات ثنائية عديدة بين الجانبين.

لم يقتنع الحريري بما عرضه الصفدي من اعتراضات نقلها عن جمعية الصناعيين ووزارة الزراعة، وأصر على تبني رأي الوحدة الاقتصادية في السرايا، التي كانت تمثل العون الأكبر لسلفه فؤاد السنيورة، فما كان من الصفدي إلا أن قاطع زيارة الحريري لتركيا التي كان على جدول أعمالها مناقشة بنود الاتفاقية. ويقول الصفدي لـ«الأخبار» إن «الضغط السياسي كان موجوداً منذ فترة طويلة لإقرار هذه الاتفاقية سريعاً، لذلك لم أذهب إلى تركيا مع الرئيس الحريري، علماً بأننا نريد التعاون مع الأتراك، لكن ضمن منظومة مصالح لبنانية».

ما جرى لاحقاً، بحسب متابعين للاتفاقية، أن سعد الحريري هدد الصفدي بتوقيع الاتفاقية بدلا منه وإحراجه أمام الجانب التركي، فضاقت الخيارات أمامه وصولاً إلى محاولات تعديل بنود هذه الاتفاقية

350

سلعة

هو عدد السلع التي كانت جمعية الصناعيين تطلب إدراجها ضمن اللائحة الثالثة التي تبحث في إعفاؤها من الرسم الجمركي في عام 2015، وهناك وقت للاتفاق عليها حتى عام 2020، فأدرج منها 300 سلعة، وبقيت 50 سلعة غير مدرجة

## استثمارات مشتركة

يأمل وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي (الصورة)، أن تتمكن قطاعات الإنتاج اللبنانية من تجاوز ما يضر بها في اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان وتركيا، لافتاً إلى أن الصناعي اللبناني سيضطر إلى إجراء استثمارات مشتركة مع الصناعيين الأتراك. لكنه يشير إلى أن 70% من اقتصاد لبنان اليوم قائم على قطاع الخدمات، فيما الأتراك متقدمون علينا في مجال الصناعة والزراعة، لذلك ستركز الاستفادة في قطاع الخدمات، ومع دخول السوق الرباعية سترتفع السوق المتاحة للإنتاج اللبناني من 4 ملايين إلى 120 مليوناً



## قطاعات

زراعة

بناء

## 1,6 مليار ليرة مخصصة لدعم المزارعين

وأعلن اتخاذ قرار في مجلس الوزراء، يقضي بأن يُزرع القمح والشعير بموجب طلب «زراعة وتسليم»، فيحصل المزارعون على البذار بسعر مدعوم من وزارة الزراعة التي تتسلم أيضاً الإنتاج بسعر تشجيعي، غير أنه شدد على مزارعي منطقة بعلبك لزراعة الشعير بسبب قلة الأمطار وملاءمة الشعير لهذه المنطقة، لافتاً إلى أن الدولة ستسلم بذار العدس والحمص بسعر تشجيعي، إلا أنها لا تتسلم الإنتاج من المزارع، حتى الآن، بلغت كمية بذار القمح والشعير التي تقدم بها المزارعون إلى وزارة الزراعة، 1600 طن للحصول على الكيلوغرام الواحد الذي يبلغ سعره 1200 ليرة، بسعر 475 ليرة، أي أقل من سعره الحقيقي بقيمة 725 ليرة، وبالتالي يقول الحاج حسن إنه بات بإمكان المزارعين تسلم الكميات ابتداءً من يوم الخميس المقبل، من مصلحة بعلبك، رباط، العبدية، والنبطية، على أن يدفعوا ثمن البذار المدعوم شيكات مصرفية مصادقة من أي مصرف لبناني لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

## البقاع - نقولا ابورجيلي وأسامة القادري

«تطوير زراعة الحبوب في لبنان»، هو عنوان الورشة التي انطلقت أول من أمس في مركز الأبحاث العلمية الزراعية في تل عمارة وعرض فيها وزير العمل حسين الحاج حسن، معالم خطة تطوير زراعة الحبوب، مشيراً إلى أن حجم الدعم للقطاعات الزراعية تبلغ قيمته 1,6 مليار ليرة، حصة الحبوب منها 800 مليون ليرة، لافتاً إلى أن الهدف بلوغ إنتاج لبنان من القمح المحلي نحو 30% و40% من مجمل حاجاته الاستهلاكية، وتشجيع العودة إلى إنتاج الشعير والعدس وزيادة كميات الحمص المنتجة أيضاً. وقال الحاج حسن إن لبنان يستورد 470 ألف طن قمح، بينما الإنتاج المحلي يبلغ 50 ألف طن و80 ألف طن، وبالتالي فإن زيادة الإنتاج المحلي إلى 40%، «ستلزم إكثار البذار، وهذا الأمر يجري تاصيله في مصلحة الأبحاث بالتعاون مع مؤسستي «إيكاردا» و«أكساد»، في حدود 5 آلاف طن من أصناف الحبوب الأربعة حتى عام 2012».

## نموّ مساحات رخص البناء 130% منذ 2007

وعلى أساس شهري، نما عدد رخص البناء الممنوحة في تشرين الأول الماضي بنسبة 22,44%، ليبلغ 1735 رخصة. ولكن رغم ذلك تراجعت مساحة الأراضي التي تغطيها تلك الرخص بنسبة 3,36% إلى 1,34 مليون متر مربع. وهذا الأمر يعني، وفقاً للنشرة الاقتصادية الأسبوعية التي يعدها قسم الأبحاث في بنك لبنان والمهجر، أن المطورين العقاريين يوجهون اهتمامهم صوب الشقق الأصغر، حيث يبقى الطلب مرتفعاً، نظراً إلى محدودية القدرة الشرائية للبنانيين المقيمين وإقبالهم على هذا النوع من المساكن في العاصمة وضواحيها، وحتى المناطق القريبة منها، نظراً إلى الارتفاع الهائل في الأسعار على نحو لا يتناسب أبداً مع تطور القدرة الشرائية للعائلات. وتبقى منطقة جبل لبنان في الطليعة من حيث مساحات البناء التي تغطيها الرخص، بنسبة 46,43%، يليها الجنوب وبيروت بنسبة 14,17% و9,56%.

(الأخبار)

وصلت مساحة الأراضي المرخص بالبناء فيها إلى 14,41 مليون متر مربع في نهاية الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري، ما يشير إلى أن نشاط هذا القطاع قد يبقى قوياً في المستقبل إذا اقتربت الرخص بالتنفيذ. ومقارنةً بالفترة نفسها من عام 2009، حين كانت المساحة 10,19 ملايين متر مربع، تكون نسبة النمو قد بلغت 41,4%، وفقاً للأرقام التي نشرتها أخيراً نقابتا المهندسين في بيروت والشمال. وفي عام 2007، كانت مساحة البناء المسجلة حتى تشرين الأول، 6,29 ملايين متر مربع فقط، ما يعني أنها ارتفعت بنسبة تقارب 130% خلال 3 سنوات. وهذا النمط يوضح مستوى النشاط على هذا الصعيد، حيث يُعد قطاع البناء عاملاً أساسياً في معدلات النمو المحققة خلال السنوات الأخيرة، رغم الشكوك الكثيرة التي تطرح في شأن طبيعة هذا النمو: من هي اليد العاملة في القطاع؟ أي طبقة تستفيد من التوسع العقاري المسجل؟ ما دور الأموال الأجنبية في الفورة المسجلة، وبالتالي ما مدى استفادة المقيمين من النمو؟